وعبارة النهاية اما الصائمة فلا تستعمل شيئا من ذلك انتهت قال الاسنوي ورأيت في المقنع للصحابي انه يستحب استعمال السك في كل موضع اصابه دم حيض انتهى وخالفه في التحفة والنهاية لكنهما اشقا الثقبة التي ينقض خارجها العين قالا قالا في الامداد والنهاية كذلك المحنث المحكوم بانوثته قال التقي السبكي في شرح المنهاج هو غريب قال النووي في الاعتراض بعد البحث عنه انتهى قوله ان لم تجده مسكا قال في التحفة والا تردد وان وجده تعين بسهولة انتهى وعبر في الاسنى بقوله اي وان لم تجده لكنه قال بعد ذلك عبارة الرافعي تبعا للامام وغيره فان لم تجد فالماء كاف وعبر في الروضة تبعا للمحرر وجماعة بقوله فان لم تفعل فالماء كاف وكلاهما صحيح لكن الثاني احسن ذكره في المجموع الخ وكذلك في شرح البهجة وعبر في النهاية بقوله وان لم يتيسر لكنه قال بعد ذلك والاوجه ان الترتيب المذكور شرط لكمال السنة انتهى قوله بطيب غيره قال في التحفة واولاه اكثره وحرارة كقسط واظفار ومن ثمة جاء عن عائشة رضي الله عنها استعمال الاسن فالنوى انتهى قوله فالماء كاف عبارة التحفة بل لو جعلت ماء غير ماء الرفع بدل ذلك كفى في دفع كراهة ترك الاتباع بل وفي حصول اصل سنة النظافة كما هو ظاهر فالترتيب للاولوية كما علم مما تقرر وبه يندفع ما قيل اجزاء الماء مع وجوده فيه استنباط معنى يعود على النص بالابطال ووجه اندفاعه انه يكفي في حكمة النص عليه كونه افضل من غيره انتهت وجرى الشارح في شرحي الارشاد والمجال الرملي في النهاية على ان الماء كاف لدفع الكراهة قال الكافي المجموع للامن السنة خلافا للاسنوي مزاد في الامداد وغيره وقول النهاية كالامداد خلافا للاسنوي يفيد ان الاسنوي قائل بحصول السنة بالماء وهو خلاف ما نقله شيخ الاسلام عن الاسنوي في الاسنى وعبارته عبارة الرافعي تبعا للامام وغيره فان لم تجد فالماء كاف وعبر في الروضة تبعا للشافعي وجماعة بقوله فان لم تفعل فالماء كاف وكلاهما صحيح لكن الثاني احسن ذكره في المجموع قال ومراد المعبرين بالاول ان هذه سنة مؤكدة يكره تركها بما عدا رويهذا ابطل ما اعترض به الاسنوي من ان عبارة الروضة ليست صحيحة ومعناها فان لم تفعل فالماء كاف للحدث مع الخلو عن سنة الاتباع ولا يتوهم انه كاف عن السنة انتهت الان يقال ان قوله ومعناها الخ من كلام شيخ الاسلام لا من تتمة كلام الاسنوي وقد اقتصر في المسائل العلائية بالاعتراض على المهمات في النقل عن المهمات على قوله وليس بتعبير صحيح انتهى قال واعترض بان هذا التعبير الذي ذكره انه غير صحيح هو تعبير الشافعي رضي الله عنه في الام والمختصر الخ قوله لئلا يخرج بعده اي الغسل شيء اي من المني فتجب عليه اعادة الغسل وفي التحفة قال بعض الحفاظ وان يخط من يغتسل في فلاة ولم يجد ما يستتر به خطا كالدائرة ثم يمم ويغتسل فيها وان لا يغتسل نصف النهار ولا عند العتمة وان لا يدخل الماء الا بعد نزوه فان اراد القاءه في ان يستقر الماء عورته انتهى واعتمد في غير الاخير ما راه كافيا في ندب ذلك وان لم ينزه كرمه وفيه ما فيه انتهى وفي لاحد اغسال واجبة عليه اولاحد اغسال مسنونة حصلت البقية قال في التحفة وظاهر ان المراد بحصول غير الواجب سقوط طلبه كما في التحفة ولا يحصل المسنون مع الواجب كعكسه الا اذا نواهما فصل في مكروهاته اي الغسل قوله بقيده اي وهو كونه في غير الموقوف والاحرم قوله ولو كثيرا او بئرا معينة اي جارية عبارة الخادم ليس في كلامه اي الرافعي تصريح بالكراهة وقد نص عليها الشافعي في البويطي فقال اكره للجنب ان يغتسل في البئر الدائمة كالماء الراكد او معينة وفي الماء الذي لا يجري قال الشافعي وسواء كثير الماء وقليله واكره الاغتسال فيه قال في شرح المهذب واتفق الاصحاب على كراهته كما ذكره وقال في البيان الوضوء منه كالغسل انتهى كلام خادم الرافعي قال شيخ الاسلام في الاسنى انما كره لاختلاف العلماء في طهورية ذلك الماء او لشبهه بالماء المضاف وان كانت الاضافة لاغيره اذ الاعضاء في الغالب لا تخلو عن الاعراق والاوساخ وينبغي ان يكون ذلك في غير المستبحر انتهى قال وهو محمول على وضوء الجنب ونقل ذلك الخطيب في شرح التنبيه واقره وعبارة التحفة ويسن ان لا

ان لا يغتسل لجنابة او غيرها وان لا يتوضأ لحدث او غيره على الاوجه في ذلك لم يستبح كما تابع من عين غير جار لانه قد يقذر مع انتهت وهذا الاخير لا ينافي ما سبق اذ البئر وان كانت جارية لها حكم الدائم بخلاف العين قالا فقد سبق عن المجموع الاتفاق على كراهة البئر المعينة فالبئر تكره مطلقا وغيرها يكره ان كان راكدا قوله لما صح الخ اي في حديث مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب قيل كيف يفعل يا ابا هريرة قال ينا وله تناولا قال في المجموع قال في البيان والوضوء فيه كالغسل انتهى قوله وللاختلاف في طهورية ماء البئر ثلاثة اقوال احدها تسجس المغتسل في طهوريته اي ذلك الماء كما سبق عن الاسنى فان عند الحنفية في الغسل في البئر ثلاثة اقوال احدها تسجس المغتسل في طهوريته طهارتها ثالثها بقاء كل منهما على حاله الماء على طهوريته والجنب على جنابته وهذا هو الراجح عندهم وظاهر كلام التحفة ان ذلك خلاف الاولى لكن الكراهة هي الظاهرة الخروج من خلاف من منع والمنصوص عليها والذي من ذلك وقد صرح بها كما سبق شيخ الاسلام والخطيب وغيرهما قوله في غير المستبحر قيد به لذلك في التحفة ايضا وكذلك شيخ الاسلام والخطيب الشربيني قوله بقيده السابق اي في الوضوء وهو تحقق الزيادة على المثلث بنية الوضوء ويكره النقص عنها ايضا كما سبق في الوضوء قوله للخلاف في وجوبهما علما للشارح في شرح العباب لذلك بقوله لتركه سنة موكدة ثم قال وفي كون هذا دليلا للكراهة نظر الا ان استقراء كلامهم قاض بان تاكد الطلب وقوع الخلاف في الوجوب ينزلان منزلة النهي المقتضي للكراهة وعلى هذا يحمل قوله في نكت التنبيه ترك السنن مكروه وقوله في المجموع يكره ترك سنة من سنن الصلاة وفي العباب كراهة ترك الوضوء ايضا قوله قبل غسل فرجه والوضوء عبارة التحفة وان يغسل كما يضاد نفساء انقطع دمها فرجه ويتوضأ ان وجد الماء والا تيمم وحصل اصل السنة بغسل الفرج ان اراد نحو جماع او نوم او اكل او شرب والا كره وينبغي ان يلحق بهذه الاربعة ارادة الذكر اخذا من جعله صلى الله عليه وسلم لمرسلم عليه جنبا والقصد به في غير الاول تخفيف الحدث فينقض به وفيه زيادة النشاط للعود فلا ينقض به وهو كوضوء التجديد والوضوء لنحو القراءة فلا بد فيه من نية معتبرة انتهت وفي العباب كيفية نية الجنب وغيره للوضوء مما مر نويت سنة وضوء الاكل او النوم مثلا اخذا مما يأتي في الاغسال المسنونة ويظهر انها تندرج في الوضوء الواجب بالمعنى الآتي في اندراج تحية المسجد في غيرها انتهى قوله لما صح من الامر به اي الوضوء في الجماع روى مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اتى احدكم اهله من الليل ثم اراد ان يعود فليتوضأ بينهما وضوءا مزاد في رواية البيهقي واحمد وابن خزيمة وابن حبان وللحاكم فانه انشط للعود وفي رواية ابن خزيمة والبيهقي فليتوضأ وضوءه للصلاة قوله وللاتباع في البقية في صحيح مسلم كان صلى الله عليه وسلم اذا كان جنبا فاراد ان ياكل او ينام توضأ وضوءه للصلاة وفي البخاري ومسلم كان اذا اراد ان ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة قبل ان ينام واما ما رواه اصحاب السنن من حديث الاسود عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء فهو اما مرجوح او مؤول او كان يفعل ذلك احيانا لبيان الجواز وقد جاء ان وضوء الجنب للاكل والنوم ليس فيه غسل الرجلين فقد روى مالك في الموطأ عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان لا يغسل رجليه اذا توضأ وهو جنب للاكل او النوم ويؤيده حديث علي في سنن ابي داود حيث قال هذا وضوء من لم يحدث ولابن حبان من حديث ابن عباس بت عند ميمونة فرات النبي صلى الله عليه وسلم قام فبال ثم غسل وجهه وكفه ثم نام وللنسائي من طريق ابي سلمة عن عائشة كان اذا اراد